المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 4817
الصفحـات : 25 المسلسل : 129

ملف صحفي

ميزانية 2007

2007 .. الانحراف الإيجابي في الميزانية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 19-12-2006 العـــدد : 4817
الصفحـات : 25 المسلسل : 129

عكست البيانات عن إيرادات الدولة خلال العام المالي 1426/1427هـ التوقعات في ضوء استمرار ارتفاع أسعار النفط، خاصة في النصف الأول من العام المالي، وقد يعود ذلك جزئيا إلى السياسة المتحفظة التي اتبعتها الدولة في تقدير أسعار النفط واحتمال تعرضها للتذبذب خلال العام، وهو ما حصل بالفعل، خاصة في النصف الأخير منه، إلا أن تلك التذبذبات لم تؤثر في التقديرات الأولية. وبناء على هذا فنحن نواجه ما يسمى الانحراف الإيجابي في الميزانية وذلك بزيادة مقدارها 68 في المائة عن التقديرات، وهذا الانحراف الإيجابي مرغوب فيه بالتأكيد ولكن لا بد من تتبع أسباب وجود مثل هذا الانحراف الكبير عن التقديرات لأنه ظاهرة غير صحية على المدى البعيد وقد يؤثر في العديد من القرارات. كما أنه ربما يعود إلى أن أساليب التقدير متحفظة جدا أو تتم بناؤه على متوسطات غير منطقية مما يظهر الميزانية وكأنها مفاجأة للجميع ويجعل القدرة على التنبؤ أضعف في المستقبل. لذلك ومع احتفاليتنا بما تحقق يجب ألا نغفل دراسة أسباب الانحرافات في التقديرات، وهي انحرافات قياسية بكل معنى الكلمة.

في جانب المصروفات تشير الميزانية المتوقعة إلى زيادة في المصروفات بلغت 55 مليارا، وبالتأكيد فإنه من المتوقع زيادة المصروفات نظرا للفرصة التي أتاحتها الزيادة في الإيرادات لتنفيذ مشاريع ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى الدولة. وأعود هنا لأذكر أن التحفظ المبالغ فيه في تقدير الإيرادات أو (إذا لم تكن الحال كذلك) الخطأ في التقدير نتيجة استخدام أساليب تقدير غير مناسبة يؤثر بالطبع في تقديرات الدولة للمصروفات وربما يفوت على الدوائر والجهات الحكومية فرصة إتمام مشاريعها الضرورية، وقد تفشل فيما بعد في الحصول على حصة من الفائض نتيجة بعدها عن مركز القرار في وزارة المالية أو القيود القانونية على الصرف التي تفرضها الميزانية، لذلك فإن القدرة على الوصول إلى تقديرات مناسبة يتيح الفرصة لتمويل مشاريع مختلفة ومهمة. ومع ذلك فقد استطاعت الحكومة، بفضل من الله ثم بفضل سياسة خادم الحرمين الشريفين، التي تعتمد على منهج واضح ومعلن ومستند إلى قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى، استغلال الفائض في زيادة الصرف على مشاريع تخدم خطة التنمية الثامنة. وهنا أشير إلى أن الانحراف السالب في المصروفات بزياداتها ليس لسوء في تقديراتها ولكن، فيما يبدو لي، نتيجة للتحفظ في تقديرات الإيرادات. ومع ذلك فإن من مهام وزارة المالية وديوان المراقبة العامة تحليل أسباب الانحراف في مثل هذه التقديرات.

وفي جانب معالجة الفائض ميزانية العام المالي 1426/1427هـ يتضح أنه يركز على ثلاثة جوانب رئيسية، وهي: دعم خطة التنمية بالصرف بشكل متوازن على عدة جوانب شملت قطاع التعليم والصحة ودعم المدن الاقتصادية بشكل عام والبنية التحتية الضرورية، المحافظة على القدرات الاستثمارية للدولة من خلال دعم صندوق الاستثمارات، دعم المركز الائتماني للدولة من خلال تسديد جزء من الدين العام، دعم المركز المالي للدولة لمواجهة أي ظروف مستقبلية من خلال دعم الاحتياطي العام. وفي هذه النقطة بالذات نشيد بالشفافية والوضوح والإعلان بشكل مفصل عن توجيه الفائض وكذلك التوزيع المتناسب للفائض ليشمل عدة أوجه وعدم التركيز على جانب واحد. نشيد ونصدق بسياسة خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، التي يراعي فيها دوما مصلحة المواطن والوطن بشكل عام ويجعلنا ننظر إلى مستقبل واعد ومشرق في ظل حكومته، رعاه الله.

نظرات في الموازنة العامة للدولة للعام المالي 1427/1428هـ:

لقد بدأ الإعلان عن الميزانية بعبارات شملت إعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَسُ المواطن بشكل مباشر، وهي سياسة لمست من خلال توزيع فائض العام الجاري، ولكن من الملاحظ أن الميزانية الجديدة أشارت إلى تطوير القدرات الإلكترونية للحكومة والتركيز على الإنفاق الرأسمالي، وذلك لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع الاستثمار الخاص، وكأنها بذلك ترسم أهداف الميزانية الجديدة التي سيتم تقييم إنجازاتنا من خلالها مع نهاية العام المالي. هنا تطور أصبحنا في حاجة ماسة إليه وهو أن يرتقي دور الميزانية إلى رسم الأهداف ومن ثم تقييم إنجازاتنا بتلك الأهداف. فالصرف في الميزانية الجيدة ليس لمجرد الصرف على ما تعرف عليه من أبواب الميزانية بل لتحقيق أهداف استراتيجية وسنحكم على نجاحنا في الميزانية ليس من خلال الفائض وإنما من خلال تطور قدراتنا الإلكترونية ومعدلات النمو وإيجاد فرص عمل حقيقية للمواطنين. أركز على هذه العبارات لأنه من المهم قراءة الميزانية في ضوء قدرتها على تحقيق هذه الأهداف المرسومة.

وقد قُدرت الإيرادات العامة بمبلغ 400 مليار ريال، وحُددت النفقات العامة بمبلغ 380 مليار ريال، وهناك فائض متوقع بمقدار الفرق أي بمبلغ 20 مليارا. قبل تحليل هذه المبالغ أعيد تأكيد أهمية أساليب التنبؤ التي من خلالها تم إعداد هذه الأرقام وبما أنه لم يعلن شيء بهذا الخصوص فمازلنا نتوقع أنه تم إعدادها بمزيد من التحفظ، وذلك في ضوء التذبذبات المتوقعة لسوق النفط العالمية. ومن الواضح أن التوقعات تشير إلى موقف توسعي في السياسة المالية مما سيدفع باستمرار وتيرة النمو المرتفعة في مجمل النشاطات الاقتصادية، وفي هذه النقطة بالذات تحاول الدولة من خلال الميزانية تحقيق أحد أهم أهدافها المرسومة، وهو رفع معدلات النمو.

ولم تقدم الحكومة أرقاما مفصلة للإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية لعام 2007 وإن كانت هناك إشارة من وزير المالية إلى أهمية التحفظ في مثل هذه التقديرات لأن بعض التقارير تشير إلى وجود مخاطر تهدد استمرار نمو الاقتصادي العالمي بمعدلاته السابقة نظرا للتباطؤ في بعض الاقتصاديات الرئيسية وازدياد النزعة الحمائية إلى جانب ظهور بعض الضغوط التضخمية. ومع ذلك فلا يمكن الجزم بشيء حول نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية ولكن إذا استمر الوضع كما كان عليه سابقا فإنه من المتوقع أن تشكل الإيرادات النفطية نحو 85 في المائة، بينما ستشكل الإيرادات غير النفطية النسبة المتبقية وهي 15 في المائة من إجمالي الإيرادات المتوقعة للعام المالي 1427/1428هـ.

وفي جانب المصروفات فإن الميزانية للعام المالي 1427/1428هـ تشير إلى التركيز على الصرف على المشاريع الرأسمالية، بدا ذلك واضحا فيما خصص من مشاريع للقطاع التعليمي وتوجيهها نحو بناء العديد من المدارس بلغت ألفي مدرسة ومجمع في جميع مناطق المملكة. ليس هذا محصورا في مجال التعليم فحسب، بل شمل جميع القطاعات بلا استثناء، هذا التوجه نحو المشاريع الرأسمالية سيزيد من قدرات القطاع الخاص وسيساعد على نموه بشكل كبير جدا، وإذا ما تم تأكيد أهمية السعودة فإن ذلك بدوره سيحقق انخفاضا ملموسا في نسبة البطالة.

د. محمد آل عباس
maalabbas@kku.edu.sa